أكد عدم وجود أي حالة تجاوز من قبل الجمهور

الفضل يستغرب صدور قرار إيقاف شركة أقامت حفلاً غنائياً رغم حصولها على كل التراخيص

استغرب النائب احمد الفضل صدور قرار من وزارة الاعلام بإيقاف الشركة الراعية للحفل الذي أقيم مؤخرا، وهجوم بعض النواب على ما حدث في الحفل من أغان وتمايل البعض.

وقال الفضل في تصريح صحافي: كوننا نوابا للامة تردنا العديد من الشكاوى منها ما يستحق نشره كقضية الاحتكار ويصبح فيها رؤى مجتمعية حتى يسهل على اصحاب القرار اتخاذ قرارهم تجاهها، ومنها من المفترض ان يأخذ طابع السرية، لقد تلقيت اتصالا من الشركة التي أقامت حفلا حضره لفيف من ابناء المجتمع الكويتي، وأبلغوني بانه صدر قرار بإيقاف شركتهم لمدة 3 اشهر، وهذا بالنسبة لي له مدلولات كبيرة، لان هذه الشركة أخذت الإذن من وزارة الداخلية ووزارة والإعلام ومن مدير إدارة المباحث الجنائية بإقامة هذه الحفلة وتحتوي كل التفاصيل وتعهدت كما هو

احمد الفضل

لمشاهدة الفيديو

معمول، وهذه الحفلة نقلتها قناة سكوب كاملة.

وتابع الفضل: وثار الجدل حول هذا الحفل من قبل بعض النواب بأن هناك افعالا خادشة وغير مقبولة، وتم توجيه أسئلة برلمانية من قبل الزميل النائب عبدالله فهاد حول هذا الحفل يشير من خلالها إلى ان هذا الحفل احتوى على مشاهد دخيلة وتجاوزات لقيم ابناء الشعب الكويتي والآداب والذوق العام، وبعد الاستفسار والتقصي وجدنا ان هذه الحفلة حضرها اكثر من 40 فردا من المباحث وما رأيناه لم يتعد تفاعل وتمايل وتراقص الحضور بكراسيهم وأماكنهم.

وزاد الفضل: رجل يلتفت لنصوص القانون واللائحة، فهل هناك احد تجاوز هذه الأمور، أو قام احد الحضور بفعل مناف للآداب ولم تتخذ الشركة اجراء بحقه؟، وسؤالي للأخ محمد العواش الذي وقع على قرار حرمان الشركة من الحصول على ذات النوع من الترخيص لمدة 3 اشهر، ما السند القانوني لإصدار هذا القرار؟، إذا كان على سؤال أو تصريح نائب فهذه الدولة عليها السلام.

وقال الفضل: من يعتقد بأن المناظر التي حصلت تتنافى مع الآداب عليه عدم الذهاب، كيف تريد لأشخاص تذهب لحفل غنائي ولا تتمايل مع أصوات الموسيقى، هل تود ان يكونوا مكتفين أو يتذكروا الأموات وهم في حفلة غنائية هدفها طرب الحضور؟، هل نحن في «قندهار»؟ إذن، امنع الحفلات الغنائية جميعها «وخلك جبيلنا»، غير مقبول اتخاذ قرار على ردة فعل، لماذا هذه الإساءة وكأنك تأكد ما أتى على لسان النائب المعترض.

وطالب الفضل من «النائب المعترض بوضع موسيقى محددة كي تعتمدها وزارة الاعلام»، أما نحن فنعيش في دولة المؤسسات التي نعرفها أو في ملحق بيت النائب، هل قوانين الكويت «تداس» بهذه الطريقة من قبل تيار محدد، لماذا هذا التصرف من المسؤول، امنع الحفلات بشكل عام «وقول ان هذه الموسيقى تفعل فعل الشيطان بالناس ويخدش العين والمشاعر».

وتابع الفضل: لقد ارى تهاويا وارتكابا غير مسبوق للدولة بيد هذا التيار، فالقرار المسؤول استند إلى أن الشركة مخالفة للقرار الوزاري ونسأله أين المخالفة، كل التعهدات والرخص موجودة لديهم وبوجود الأمن أين المخالفة؟ هذا البلد آيل للسقوط، لقد حرم المثقفون بعقد ندوات بالكويت ومنعت الحفلات وبنية تحتية تدمرت، لان الإخوان يعتقدون ان هذا فعل دخيل على المجتمع.

وزاد الفضل: نحن في 2020 ونحن نتبع سياسة المنع التي «تسود وجه الكويت»، وتدعي يا رئيس الوزراء ان البلد ديموقراطي وهؤلاء مسؤولينك، نريد ان نعرف هذا البلد لمن وهل بها دستور وقانون ولوائح ام مسؤول يرتعب؟ هذه الدولة أصبحت طاردة لمعظم الشباب يهربون من البلد في أي فرصة يجدونها بسبب ما يعيشونه من رمادية خالية من الألوان ومظاهر الفرح.

وتابع الفضل: الموضوع ابعد من إقامة حفل ووصل لان يكون البلد طاردا بسبب المسؤولين وتسببهم بقطع الأرزاق بتصرفاتهم غير المسؤولة وتخرب بيت الناس لان نائبا تحدث، لذلك الحديث لسمو رئيس الوزراء هذا الموضوع له ابعاده بميل بالدولة للانغلاق، بطرد المثقفين ومنع جميع أنواع الاحتفالات، قرارات المسؤولين تأثر علينا بهذا البلد الموحش الذي كنا نتغنى بماضيها ونعلم اولادنا بالجميل فيها.

وقال الفضل لا توجد خطة للمستقبل لا يجود شيء بالبلد والمشروعات السياحية نايمة ادارتها لا يستحقون دينارا مما يأخذونه، سوف اظهر قريبا «خمال» المشروعات السياحية الذي دورهم المهم التربح والترفيه عن الناس، ولكن للأسف الإدارة خذلتنا، وعلى وزير الاعلام بحث قرار إيقاف الشركة؟ وإلا فسوف يطربك الاتهام، ونريد معرفة التوجه العام لوزارة الاعلام، أنت ستكون عدوي لان القانون والدستور لديك وليس النائب، يجب عليك عدم الارتماء في احضان هذا التيار، لذلك الكلام موجه لسمو الرئيس ووزير الاعلام بعدم إغلاق البلد بينما جيراننا يعيشون حريتهم كما يشاءون، وصلنا 2020 ولم نطبق الا «قشور الدستور» ولم نأت لروحه وحرياته، نتمنى ان يكون اختيار المسؤولين غير مبني على ترضيات.

الدلال: ما إجراءات التعامل مع الاعتداء على أحد المحامين الكويتيين في قنصلية مصر؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، قال في مقدمته: لكل مواطن ومقيم في الكويت كرامته التي يجب ألا ينتقص منها ولمهنة المحاماة احترامها الخاص وتقديرها في إطار دورها الداعم للحقوق ولتحقيق العدالة، وقد فوجئنا بالاعتداء الواقع داخل قنصلية جمهورية مصر العربية على أحد المواطنين العاملين في مهنة المحاماة وكذلك التشريعات الكويتية، ويعد ذلك الاعتداء مخالفة للاتفاقيات الدولية ذات الطابع الديبلوماسي كما أنها تخالف المبادئ الحقوقية والقانونية المرتبطة بمهنة المحاماة، وباعتبار أن هذا التصرف من قبل البعض في قنصلية جمهورية مصر العربية مرفوض وغير مقبول ويعد تجاوزا للقانون ولشرعية الكويت.

وطالب بإفادته وتزويده بالآتي:

1 ـ ما إجراءات وزارة الخارجية للتعامل مع الاعتداء الواقع على أحد المحامين من المواطنين الكويتيين في قنصلية جمهورية مصر العربية مؤخرا؟

2 ـ هل تم اتخاذ قرارات ذات طبيعة ديبلوماسية تتعلق بالديبلوماسيين الذين قاموا بالاعتداء أو مع البعثة الديبلوماسية؟

3 ـ تتكرر المشاكل المتعلقة بقنصلية جمهورية مصر العربية بسبب العدد الكبير للمواطنين المصريين المقيمين في الكويت وسوء إدارة الخدمات التي تقدمها القنصلية المصرية لهم وقد خلق ذلك مشاكل مع المواطنين الكويتيين وكذلك الدولة، فما إجراءات وآليات وزارة الخارجية للتعامل مع البعثة الديبلوماسية المصرية لضمان عدم وقوع مشاكل للمواطنين أو الإضرار بمصالحهم؟.

استجوابان وطلبا مناقشة و57 سؤالاً برلمانياً و15 اقتراحاً بقانون وتوصيات في دور الانعقاد الثالث

«التوظيف»: تفعيل وسائل الرقابة والتشريع لزيادة فرص العمل

تعد قضية التوظيف ومعالجة مشكلة البطالة في مقدمة اهتمامات السلطتين التشريعية والتنفيذية في دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر، نظرا لأهمية هذه القضية وارتباطها الوثيق بتنمية البلد وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي والأسري، حاملا معه آمال وتطلعات أعضاء السلطتين لفتح قنوات عمل جديدة تستوعب الشباب الكويتي وتحقق طموحاته التي تنصب في صالح إعمار وازدهار البلد. وقالت شبكة الدستور الإخبارية التابعة لمجلس الأمة في تقرير تنشره «الأنباء» ان الدور الثالث شهد توجيه استجوابين وما يقارب الـ 57 سؤالا برلمانيا تتعلق جميعها بقضية التوظيف والبطالة، وإقرار سلة من التوصيات المتعلقة بهذه القضية، فضلا عن تقديم 15 اقتراحا بقانون وحزمة اقتراحات برغبة بهذا الخصوص.

مبنى مجلس الامة

- حقوق العمالة و«الإحلال» الأكثر وروداً في المقترحات النيابية
- مطالب بتكويت القطاعات المهمة وعلى رأسها القطاع النفطي
- تكليف «الموارد البشرية» بدراسة إجراءات استيعاب مهندسي البترول

الأسئلة

فقد وجه النواب في دور الانعقاد الثالث 57 سؤالا برلمانيا تناولت مختلف محاور عملية التوظيف ورؤية الحكومة وسياساتها العامة لكل الوزارات والجهات الحكومية في هذا الجانب، وأعداد الكويتيين المسجلين في ديوان الخدمة المدنية على قوائم انتظار الحصول على الوظائف.

وتساءل النواب عن قرار مجلس الخدمة المدنية حظر تسجيل الكويتيين المنتهية خدماتهم من الحكومة في نظام التوظيف المركزي لمدة سنة من تاريخ إقرار انتهاء الخدمة والسند القانوني الذي بموجبه اتخذ هذا القرار والدراسة التي أجراها مجلس الخدمة المدنية قبل إصداره.

وتقدم النواب بأسئلة عن الأسس والمعايير التي تستند إليها الهيئة العامة للاستثمار في تعيينات عضويات مجالس الإدارات وما إذا كان هناك كادر خاص لبعض موظفي الهيئة، كما تساءلوا عن الأسباب التي أدت إلى استمرار القصور وعدم تفعيل بعض الوحدات التنظيمية بالهياكل التنظيمية لبنك الكويت المركزي، وأسباب عدم اعتماد الهيكل التنظيمي لبنك الكويت المركزي من ديوان الخدمة المدنية.

وطلب النواب كشفا بجميع موظفي الدولة بمؤسساتها وأجهزتها المختلفة والشركات التابعة لها ممن يشغلون منصب أو درجة وكيل وزارة أو وكيل وزارة مساعد حاليا، مبينا فيه تاريخ صدور مرسوم بتعيين كل منهم بالمنصب الإداري وكشف بمؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم الدراسية.

واستفسر النواب عن خطة مؤسسة البترول لتعيين الشباب الكويتيين من حديثي التخرج وأصحاب الخبرة للعمل في قطاعات البترول، بالإضافة إلى اختصاصات الهيئة العامة للقوى العاملة وقرار تشكيل مجلس الإدارة الحالي وكل القرارات الصادرة عنه.

وشملت الاستفسارات النيابية طلب معرفة الهدف من النهج الذي تتبعه مؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية التابعة للدولة بتوظيف الكويتيين والكويتيات بعقود المقاولين وليس بالتوظيف المباشر وأسباب مخالفة نصوص مواد الدستور (8 و26 و41).

(15 اقتراحا بقانون)

وقدم النواب 15 اقتراحا بقانون بشأن قضايا التوظيف وحقوق العمالة تتناول أوجها كثيرة من ضمانات الاستقرار الوظيفي مثل استحقاق المؤمن عليه تعويضا قيمة الرواتب التي يتقاضاها من رب العمل عند الابتعاث للعلاج في الخارج سواء كان مريضا أو مرافقا من الدرجة الأولى وذلك لمرة واحدة، وإعطاء المواطن الكويتي الأولوية في التوظيف كما ورد في الاقتراح بقانون في شأن تعديل البند (ب) من المادة رقم (19) من المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والذي ينص على أن يكون التعيين للكويتيين كقضاة.

واقترح النواب أن يكون التعيين في الوظائف الحكومية الشاغرة عن طريق الإعلان في صحيفتين يوميتين، ووفقا لقواعد المفاضلة التي يضعها مجلس الخدمة المدنية، وأن تتم مساواة الموظفين الكويتيين الحاصلين على مؤهل جامعي بتخصص حقوق من العاملين في الجهات الحكومية كافة من حيث المرتب الأساسي وما يلحقه من مميزات أو بدلات أو مكافآت، وعدم جواز إحالة الموظف للتقاعد شريطة أن يكون مستحقا لمعاش تقاعدي فيما لو انتهت خدمته بالاستقالة وقت الإحالة.

وتطرقت المقترحات النيابية إلى صرف مكافأة مالية تعادل رواتب خمس سنوات مالية ومكافأة نهاية الخدمة لموظفي السلك الديبلوماسي والقنصلي ممن أمضوا ما يزيد على 30 سنة ميلادية في الخدمة.

الاقتراحات برغبة

وتقدم النواب في دور الانعقاد الثالث بعدد كبير من الاقتراحات برغبة الهادفة إلى معالجة قضيتي التوظيف والبطالة وتحسين بيئة العمل لتشجيع الشباب الكويتي على التوجه للقطاع الخاص، فضلا عن المقترحات الهادفة إلى إحلال العمالة الوطنية بدلا من العمالة الأجنبية في الجهات الحكومية لاسيما القطاع النفطي.

وتضمنت الاقتراحات النيابية المطالبة بتكويت القطاع النفطي بنسبة (100٪) من خلال حصر الوظائف التخصصية النادرة والاستفادة من طاقات الكوادر الوطنية ووضع برامج تعليمية وتدريبية تؤهل الشباب الكويتي لشغل الوظائف التخصصية، ورفع نسبة التكويت بالشركات والمقاولين المتعاقدين مع الشركات النفطية لتصل إلى 70٪، والتوسع في الصناعات النفطية ما يساهم في رفع إيرادات الدولة وتوفير فرص العمل.

واقترح النواب وقف العمل بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (15) لسنة 2017 بشأن تعديل أحكام قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (36) لسنة 2006 بشأن قواعد وأسس وإجراءات ومواعيد تقييم أداء الموظفين والتظلم منه، وتسكين الموظفين الحكوميين المعارين للهيئات والمنظمات الدولية بعد عودهم من الإعارة على نفس المستويات الوظيفية التي شغلوها بشرط شغلهم تلك الوظائف القيادية والفنية سنتين ميلاديتين على الأقل، وحصولهم على تقدير (ممتاز) أثناء عملهم في تلك الهيئات والمنظمات الدولية.

كما اقترح النواب استثناء العاملين في المواقع الخارجية والمناطق البعيدة التابعين للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية التابعة لديوان الخدمة المدنية وكذلك الموظفون القاطنون في المدن السكنية الجديدة الواقعة في المناطق النائية في الدولة من البصمة واستبدالها بما يتناسب مع طبيعة العمل، وإصدار قرار من مجلس الخدمة المدنية يتضمن معاملة أبناء الكويتيات الموظفين في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة معاملة الكويتيين.

وطالب النواب بزيادة عدد الموظفين في قسم حركة الزيت والجزيرة الصناعية من جميع الدرجات وتكويت القسم بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC).

وتضمنت المقترحات منح موظفي الجهات الحكومية القاطنين في مساكن بعيدة عن مقار عملهم بدل مسافة وفق الضوابط التي يحددها مجلس الخدمة المدنية.

وتناولت المقترحات النيابية المطالبة برفع الحد الأدنى من مرتبات موظفي الدولة الكويتيين إلى (1500) دينار كويتي في الشهر مع إقرار زيادة سنوية تتناسب مع معدل التضخم السنوي، وإعداد الدراسات اللازمة لرفع قيمة العلاوة الاجتماعية للأبناء المقررة للموظف الكويتي لتكون (100) دينار كويتي شهريا من دون حصرها على عدد معين من الأبناء، وعدم المساس برصيد الإجازات الدورية للموظف المرافق للمريض المبتعث للعلاج بالخارج.

وطلب النواب السماح للموظف بالنقل بين الوزارات بعد مضي سنتين من العمل في وزارته والسماح بالنقل داخل قطاعات الوزارة كل ستة أشهر من تاريخ التعيين بمعدل مرتين في العام.

كما اقترحوا أن يتم فورا وقف تعيين غير الكويتي في كافة أنواع الدرجات القضائية بدءا من وكيل نيابة (ج) وحتى أعلى وظيفة قضائية، وتزويد القطاعات الحكومية والمحاكم وأجهزة الدولة والجامعات الحكومية بمترجمين معتمدين ومتخصصين (بلغة الإشارة) يصرف لهم بدل طبيعة عمل للمترجمين لتشجيعهم على هذه الوظيفة.

وكذلك في المجال التعليمي إذ طلب النواب جعل الإشراف المدرسي وظيفة مستقلة لها رئيس قسم مستقل وفقا للهيكل الإداري لكل مرحلة دراسية على حدة، وأن يحمل المرشح لشغل الوظيفة مؤهلا جامعيا مناسبا للوظيفة الإشرافية، وأن يكون كويتي الجنسية.

وورد في المقترحات النيابية زيادة عدد الدرجات الوظيفية في قسم العمليات بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة على جميع المستويات من مراقب أول ومراقبي وحدات ومشغلي غرفة تحكم، واعتماد المسمى الوظيفي «مهندس معماري» لخريجي كلية العمارة في ديوان الخدمة المدنية حسب ما جاء في قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 7/2001.

كما تضمنت الاقتراحات منح الطلبة العسكريين في كلية أحمد الجابر الجوية دبلوم العلوم العسكرية وتعيينهم بعد اجتياز الدورة التدريبية التي تبلغ مدتها (3) سنوات بنجاح.

واقترح النواب فتح باب التقدم لأعضاء الهيئة الإدارية بجامعة الكويت لاستكمال درجة الدكتوراه من خلال الإجازة الدراسية وفق شروط تتلاءم مع لوائح تعيين أعضاء هيئة التدريس ووفق الحاجة للتخصصات، عبر اتباع خطة لابتعاثهم وجعل الأولوية في التعيين لهم.

ونصت الاقتراحات النيابية على أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتشكيل لجنة مشتركة من الجهات المعنية مثل وزارة الداخلية وغرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد العام لعمال الكويت ومن تراه من ذوي الخبرة للاستعانة بهم في وضع اللوائح والشروط، والاطلاع على سوق العمل لجدولة وتحديد المهن الحرفية والفنية المخصصة للوافدين والتي يحتاجها المجتمع الكويتي.

ولم تغفل المقترحات النيابية عن تأهيل السجناء وإعادة انخراطهم في المجتمع بشكل بناء، إذ اقترحوا أن تقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بإعداد برامج تأهيلية دراسية للمواطنين الكويتيين أثناء تنفيذهم لعقوبة الحبس في السجون، بما يمكنهم من الحصول على شهادة فنية معتمدة بالمجالات التي تحتاجها الدولة وتقل بها العمالة الوطنية.

واقترح النواب أن تضع هيئة القوى العاملة بالتعاون مع الوزارات والهيئات الأخرى مزايا تشجيعية للشركات والمؤسسات الفردية في القطاع الخاص يستفيد منها كل من قام بزيادة عدد العمالة الوطنية فوق النسب المحددة لكل قطاع لتحفيز جميع الشركات للاستفادة من هذه المزايا، كما تقوم هيئة القوى العاملة بزيادة أسعار الغرامات على الشركات والمؤسسات التي لا تلتزم بنسب العمالة الوطنية المحددة من الدولة.

وشملت اقتراحات النواب تشكيل لجنة مشتركة بين كل من (وزارة الداخلية وبلدية الكويت ووزارة التجارة والصناعة) لمنح التراخيص اللازمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإزالة جميع العقبات الموجودة لإقامة مثل هذه الأنشطة الموسمية في وقتها.

الرسائل الواردة

في سياق متابعة النواب لقضية التوظيف والبطالة وافق المجلس في جلسة 19 مارس 2019 على طلب رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية بتكليف اللجنة بدراسة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاستيعاب خريجي هندسة البترول والخطوات اللازمة للتنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال شهرين مع دمج الطلب المقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة لمناقشة أزمة التوظيف بالإضافة إلى ما ينتهي إليه المجلس من مناقشات وإحالتها إلى اللجنة.

(طلبا مناقشة.. وعرض حكومي)

بناء على طلبين تقدم بهما عدد من النواب لمناقشة موضوعي التوظيف والبطالة، استعرضت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل في الجلسة التكميلية التي عقدها المجلس في 17 أبريل 2019 خطة الحكومة حول التوظيف وقدمت عرضا موثقا بالإحصائيات والأرقام وإجراءات الحكومة في الإحلال وتشجيع العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص.

وتحدث في تلك الجلسة 22 نائبا وأبدوا العديد من الملاحظات حول الموضوع، وانتهى النقاش بالموافقة على تقرير لجنة الإحلال والتوظيف البرلمانية وأحاله مع التوصيات الواردة فيه إلى الحكومة حيث تضمن 15 توصية جاءت كالتالي:

1ـ تضافر جهود مؤسسات الدولة لرسم رؤية وسياسة عامة واضحة ومتطورة للتنمية الموارد البشرية الوطنية من تأهيل وتدريب وخلق الفرص الوظيفية، وأن تكون هذه السياسة ضمن منظومة الكويت الجديدة.

2ـ تطوير نظام التوظيف المركزي الحالي، وإنشاء نظام آلي حديث يواكب التطورات، يشمل كل الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات من دون استثناء، ويحقق العدالة بين المرشحين ويعتمد في التوظيف ليس فقط على المؤهل التعليمي وإنما أيضا على القدرات والمميزات لطالب الوظيفة عن طريق اعتماد أسلوب المقابلة الشخصية قبل تحديد الجهة المرشح لها.

3ـ إعادة هيكلة نظام الأجور في القطاع العام (تطبيق البديل الاستراتيجي)، حيث إن التفاوت في الرواتب والمزايا بين الجهات والإدارات الحكومية سبب رئيس في رفض الوظيفة المرشح لها المتقدم لنظام التوظيف المركزي.

4ـ بذل كل الجهد تعليميا وتربويا وإعلاميا لإعلاء شأن قيمة العمل وربطه بالمواطنة.

5ـ التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة وتطبيق التشريعات بحزم ومتابعة دورية أو رقابة فعالة لغلق جميع الأبواب أمام المتلاعبين والخارجين عن القانون.

6ـ استخدام الكفاءات المحلية والخبرات الوطنية المتميزة للنهوض والتنمية بدلا من استقطاب الخبرات الخارجية.

7ـ إعادة النظر ببرامج دعم العمالة الوطنية لتوجيهها نحو معالجة الخلل في سوق العمل، وفرض مزيد من متطلبات الأمن الوظيفي بالقطاع الخاص في وضع خطة لرسم السياسة العمالية في البلاد وتحديد الاحتياجات الفعلية من العمالة.

8ـ التخصصات المطلوبة في العمالة الأجنبية، وإعادة النظر بتشريعات الهجرة واستقدامها.

9ـ معالجة تشريعية ومالية لإظهار التكلفة الحقيقة للعمالة الوافدة وتحميلها على الطرف المستفيد من استقدامها.

10ـ إنشاء معهد عال لتخريج الفنيين في مجالات انتاج النفط ونقله وتخزينه والاستعانة بالخبرات الموجودة حاليا في التدريب لتأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في ثروة البلاد النفطية بدلا من الاستعانة بالعمالة الأجنبية.

استجوابان.. وتوصيات

في جلسة 30 أبريل 2019 وافق المجلس على التوصيات المقدمة من بعض الأعضاء إثر مناقشة الاستجواب المقدم من الأعضاء رياض احمد العدساني، د. عادل جاسم الدمخي ومحمد حسين الدلال إلى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، وقد كلف ديوان المحاسبة دراسة المحاور التالية على أن يقدم تقريره في مدة أقصاها 30 سبتمبر المقبل:

ـ الإجراءات المتخذة في تسوية الملاحظات والمخالفات الواردة في تقريره للسنة المالية 2018/2017، وتقييم مدى توافق الاجراءات المتخذة مع الاشتراطات الرقابية اللازمة لتسويتها.

ـ فحص ومراجعة قرارات شؤون التوظيف من ندب ونقل وتعيين ومنح وعلاوات وتسويات وبدلات ومرتبات ومكافآت.

ـ فحص ومراجعة لجميع حسابات التسوية لأمانات وعهد وحسابات جارية، للجهات التالية: «وزارة الإعلام، الهيئة العامة للرياضة، الهيئة العامة للزراعة، الهيئة العامة للشباب، وكالة الأنباء الكويتية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب».

ـ فحص كل السجلات ومراجعة البيانات والقرارات الصادرة في توزيع وتوسعة كل ما يتعلق بالحيازات الزراعية، ومدى مطابقتها للوائح والنظم والقرارات والقوانين المعمول بها.

ـ فحص التفرغات الرياضية ومدى مطابقتها للنظم والقرارات واللوائح والقوانين المعمول بها.

ـ فحص ومراجعة جميع عقود ومشروعات الجهات التالية: (وزارة الاعلام، كونا، والمجلس الوطني، وهيئة الزراعة، وهيئة الشباب، وهيئة الرياضة).

وفي جلسة 30 أبريل 2019 نظر المجلس الاستجواب المقدم من العضوين محمد براك المطير ومحمد هايف المطيري إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح المتضمن 3 محاور أحدها يتحدث عن «ظلم الكويتيين في التوظيف وعدم إنصاف المتقدمين على وظيفة محام «ب» في الفتوى والتشريع»، وقد انتهى الاستجواب بالاكتفاء بالمناقشة وعدم حديث أي عضو مؤيدا أو معارضا للاستجواب.